أبحاث صرفية

الأستاذ الدكتور
خديجة زبار الحمداني

www.darsafa.net

أبحاث صرفية

الاستاذ الدكتور

خديجة زبار الحمداني

الطبعة الأولى

2010 م- 1431هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2856/ 6/ 2009)

415

الحمداني، خديجة

ابحاث صرفية/ خديجة زياد الحمداني.- عمان:

دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.

( ) ص

ر . أ (2856/ 6/ 2009)

الواصفات : / قواعد اللغة/ / اللغة العربية/

* تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

حقــوق الطبع محفوظة للناشر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2010 م - 1431 هـ

دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري - تلفاكس4612190 6 962+
ص.ب 922762 عمان -- 11192 الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing
Telefax: +962 6 4612190 P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan
http://www.darsafa.net
E-mail :safa@darsafa.net

ISBN 978-9957-24-526-9 ردمك

محتويات الكتاب

الفصل الأول

موازنات صرفية

المبحث الأول: بين كتابي (فعلت وأفعلت لكل من أبي حاتم السجستاني ت 255 والزجاج ت 311 هـ 11

المبحث الثاني: المقصور والممدود في الموروث اللغوي مع موازنة بين كتابي "المنقوص والممدود للفرّاء" و "حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود للأنباري..... 36

المبحث الثالث: بين سيبويه والأخفش دراسة صرفية موازنة 67

الفصل الثاني

في الدلالة الصرفية

المبحث الأول: الدلالة وأثرها في تحول الأبنية الصرفية صيغة "فعيل" أنموذجاً تطبيقياً 93

المبحث الثاني: القياس في عدد من الأبنية الصرفية وارتباطه بالدلالة 107

الفصل الثالث

الأبنية الصرفية وفق دراسة تحليلية

المبحث الأول: الوزن الصرفي بين الثبات والتحول 139

المبحث الثاني: الضرورة وأثرها في خروج بعض الأبنية الصرفية عن المألوف..... 169

المبحث الثالث: صيغ المبالغة بين القياس والسماع - دراسة تحليلية وفق الاستعمال والمعجمي 198

المبحث الرابع: ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة-دراسة تحليلية 218

الفصل الرابع

الشجر في القرآن الكريم - دراسة صرفية دلالية

المبحث الأول: شجرة الزقوم 237

المبحث الثاني: شجرة الزيتون 251

ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة دراسة تحليلية

توطئة:

الحمد لله رب العالمين، الذي علم الإنسان بالقلم، علمه ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد: فإن سائلا قد يسأل لم البحث في موضوع (ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة). إن السبب الرئيس الذي دعاني إلى البحث في مثل هذا الموضوع، أنني وجدت من خلال تدريسي لمادة علم الصرف، ولا سيما موضوع (النسب) واطلاعي على المؤلفات التي تناولته، أن البحث فيه كان بطريقة تنظيرية، أو مجرد عرض القواعد الصرفية التي لها علاقة بموضوع النسب دون التطرق إلى تحليل بنية الكلمة بعد اتصال ياء النسب بها، وهذا الأمر موجود في الكتب القديمة والحديثة، هذا ما سيتضح لنا من خلال تحليل الأبنية الصرفية بعد اتصالها بياء النسب.

إنّ ظاهرة النسب في العربية، تعد من الظواهر الكبيرة فيها ودراستي لهذه الأبنية لهذا البحث المتواضع، ستكون فقط للأبنية التي تطرأ عليها التغييرات جراء ذلك، ونترك بقية الأبنية الأخرى، إذ يمكن الرجوع إليها في مظانها الخاصة بها.

1- التمهيد:

مصطلح النسب لغة واصطلاحاً:

أ- النسب في اللغة هو (ونسبه يَنسُبُه نَسَباً، عَزاه... ونَسَبه:- سأله أن يَنْتَسِبَ، ونَسَبْتُ فلاناً إلى أبيه أَنْسبُه نَسْباً إذا رفَعْتُ في نَسَبه إلى جدِّه الأكبر)[1].

(1) لسان العرب مادة (نسب).

قال ابن فارس (النون والسين والباء كلمة واحدة، قياسها اتصال شيء بشيء ومنه النسب، سمي لاتصاله وللاتصال به نقول نَسْبتُ أنسبُ، ونسيب فلان، ومنه النسيب في الشعر إلى المرأة كأنه ذكر يتصل بها ولا يكون إلا في النساء[1].

أما اصطلاحاً: فقد أطلق عليه سيبويه تسمية الإضافة والنسبة أي تسمية ثنائية، فقد أفرد له باباً بعنوان (هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة)[2]، إذ قال (أنَّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك ألحقت ياءي الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت ياءي الإضافة، وكذلك إنْ أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيٍّ أو قبيلة...)[3].

نفهم من كلام سيبويه أن طريقة النسب تكون من شيئين اثنين الأول هو الاسم الأصلي المجرد من ياء النسب ويسمى (المنسوب إليه) والاسم بعد اتصاله بياء النسب يسمى (المنسوب)، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله (واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتها الأسماء، فإنهم يغيرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءي الإضافة، وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتها فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن...)[4].

وهذا النسب يجعل الاسم المنسوب دالاً على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي الانتساب إلى الاسم المجرد عنها، فيكون من حيث الوصف كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل، لأن كلا منها يدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة، والموصوف هو الذي يخصصها وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي بقوله (ويصير الاسم للحاق الياءين له صفة تنسب إليه بعد أنْ لم يكن كذلك فلهذا ألحقت التاء

---

(1) مقاييس اللغة (مادة نسب) 323/5.

(2) ينظر كتاب سيبويه 335/3.

(3) كتاب سيبويه 335/3.

(4) كتاب سيبويه 335/3.

المؤنث، وأعمل الصفات في نحو: هذه امرأة تميميٌّة وتلك عمامة كوفيّة، ومررت برجل هاشميّ أبوه...)[1]. أما اللغويون الذين جاءوا بعد سيبويه، فقد كانوا يسمونه بـ (النسب)[2].

هناك تغييرات تطرأ على الاسم المنسوب هي:

1- تغيير لفظي: وهذا التغيير يتعلق ببنية الكلمة قال السيرافي (ياءا الإضافة الأولى منهما ساكنة، ولا يكون ما قبلهما إلا مكسوراً، وهما يغيران آخر الاسم، يخرجانه عن المنتهى ويقع الإعراب عليهما)[3]، وقد تكون هذه التغييرات عامة تشمل كل الأسماء التي ينسب إليها، وهي زيادة ياء النسب المشددة في آخر الاسم المنسوب مع كسر ما قبل الآخر لكي يحصل التناسب بين المنسوب والمنسوب إليه مثل: عراق - عراقيّ، نحو - نحويّ ... إلخ، وهناك تغييرات خاصة تتعلق ببعض الأسماء مثل الحذف والقلب أو ردّ المحذوف، أو إبدال بعض الحركات بعضها مع بعض، وهذا الأمر في غاية الأهمية، لأنها تغييرات ليست اعتباطية بقدر ما تتعلق ببنية الكلمة لأن إلصاق ياء النسب مع الكلمة، قد لا تتحمله أحرف الكلمة مما يؤدي إلى حدوث مثل هذه التغييرات التي سوف نبحثها إن شاء الله.

وهناك تغييرات معنوية تتعلق بكون الاسم المجرد من الياء منسوباً إليه والمحلق به الياء منسوباً، وتغييرات حكمية وذلك بمعاملتها معاملة الصفات المشتقة في العمل والمعنى إذ ترفع الظاهر والمضمر[4].

كما ذكرنا سابقاً إن دراستنا للأبنية المنسوبة سوف تكون تحليلية، مع ذكر القاعدة العامة لذلك البناء على وفق ما ذكره العلماء بهذا المضمار

---

(1) التكملة / 50.

(2) ينظر / المفصل / 206، شرح المفصل 145/5، آمالي ابن الحاجب 770/2، حاشية الحضري 169/2، المهذب في علم الصرف / 76، الصرف الواضح / 292.

(3) شرح السرافي / بهامش كتاب سيبويه / 335/3.

(4) ينظر / محاضرات في علم الصرف / 151ظت جامع الدروس العربية 71/2.

والمناسب لمثل هذه الدراسة على وفق التغييرات التي ذكرناها سابقاً هي التغييرات اللفظية، ونترك اللفظ الذي لا تؤثر فيه ياء النسب من الناحية اللفظية. وهذه الأبنية هي:

- ياء النسب وأثرها في حذف بعض أحرف الكلمة.

1- النسب إلى المختوم بتاء التأنيث:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بتاء التأنيث حذفت تاؤه قال سيبويه (وذلك قولك في ربيعة: رَبَعِيّ وفي حنيفة: حَنَفِيّ، وفي جَذيمة: جَذَمِيّ، وفي جَهَيْنة، جَهَنيّ، وفي قُتَيْبة: قُتَبِيّ... وذلك لأنّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهي الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييرُهُ وحذفٌ لزم لزومه حذفُ هذه الحروف...)[1] أي يذهب سيبويه إلى وجوب حذف هذه التاء، لأننا لو أبقينا هذه التاء، وقلنا فاطمتيّ وبصرتيّ في نسبة الرجل إليهما لوجب أن نقول بصرتيّة، فيجتمع في الاسم تأنيثان التاء الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة وهذا لا يكون في اسم واحد[2]. ويرى الأنباري أنّ هذه التاء لو بقيت لوقعت في حشو الاسم وتاء التأنيث لا تقع في الحشو مطلقاً[3]. فضلاً عن ذلك فإن اجتماع ياء النسب مع تاء التأنيث في كلمة واحدة وفق المخطط الآتي: فاطمة + ياء النسب = فاطميّ، يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة، وهذا ثقل ناتج عن اجتماع التاء المكسورة مع ياء النسب، والأمر الآخر النسب يكون دائماً للمذكر، لذلك يجب أن يجرد من علامات التأنيث عند النسب.

2- النسب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم:

إذا نُسِب إلى المثنى وجمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم، تحذف علامة المثنى والجمع من الاسم نحو - كاتبان - كاتبيّ، ومهندسون -

---

(1) كتاب سيبويه 339/3.

(2) ينظر كتاب سيبويه / 335/3- الحاشية.

(3) ينظر أسرار العربية /269.

مهندسيّ، وطالبات - طالبيّ. وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله (هذا باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية: وذلك قولك مُسْلِمونَ ورَجُلانِ ونحوهما، فإذا كان شيءٌ من هذا اسم رجل فأضفتَ إليه حذفتَ الزائدتين الواو والنون، والألف والنون والياء والنون، لأنّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرَّان، فتذهب الياء لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً. وذلك قولك رَجُليّ ومُسْلِميّ ومن قال من العرب: هذه قنَّسْرُون، ورأيتُ قِنَّسْرُين، وهذه يَبْرُون ورأيتُ يَبْرِينَ: - قال يَبْرِيٌّ وقِنَّسْرِيٌّ...)[1]. يعلل سيبويه عدم جواز النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم، لأن الألف والنون والواو والنون علامات إعرابية وياء النسب ستكون في آخر الاسم وعلامة الإعراب ستقع عليها أيضاً، وهذا يؤدي إلى اجتماع علامتي إعراب في اسم واحد وهذا لا يجوز في الكلام. فضلاً عن ذلك أن النسب إلى مثل هذه الأسماء يؤدي إلى ثقل نتيجة اجتماع ياء النسب مع علامات التثنية وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم نحو المخدلط الآتي:

طالبان - طالبَانِيّ

طالبات - طالباتِيّ

مهندسون - مهندسونيّ.

ومسألة مهمة جداً تزاد إلى ما ذكرناه من أسباب، نلحظ أن عدد أحرف الكلمتين بعد النسب صار ثمانية أَحْرف، وهذا لا يجوز، لأن أدنى أحرف الاسم في العربية هو سبعة أحرف، والفعل هو ستة أحرف.

3- النسب إلى الاسم المقصور:

إن معنى القصر في اللغة هو (الحَبْس أو المنع، يقال امرأة مقصورة، وقَصُورة وقَصِيرة أي محبوسة في البيت لا تترك أن تخرج)[2] أما في الاصطلاح

---

(1) الكتاب / 3 / 372، وينظر الأصول 68/3.

(2) القاموس المحيط (مادة قصر) 118/2.

فهو (الاسم المعرب الذي تكون في آخره ألف لازمة كالرحَى والمصطفَى وقَفاَ وحَصَى، فإذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف فيه بدل وليست زيادة، كزيادة الألف حبلى)[1].

مما لاشك فيه أنه كقاعدة عند النسب إلى الاسم المقصور يجب أن يراعى فيه تسلسل الألف وحركة الحرف الثاني من الاسم وقد أشار إلى ذلك سيبويه بقوله (تقول في حُبَارَى: حُبَاريّ وفي جُمادى: جُماديّ وفي قَرْقَرَى: قَرْقَرِيَّ، وكذلك كلَّ اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف...)[2] أي أن الاسم المقصور إذا كانت الألف المقصورة رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم متحرك أو كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها، أما إذا وقعت الألف رابعة وثاني الاسم المقصور ساكن جاز في الألف المقصورة عند النسب أمران إما حذفها أو قلبها ياء قال سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف: وذلك نحو مَلْهَى ومَرْمَى وأعْشَى وأعْمَى وأعْيَا فهذا يَجْرِي مجرى ما كان على ثلاثة أحْرف وكان آخرُه ألفاً مبدلة من حرف من نفس الكلمة نحو حصًى ورحىً)[3] وقال أيضاً (وذلك نحو حُبْلَى ودِفلى، فأحسنُ القول فيه أن تقول: حُبْلِيّ ودِفْلِيّ: لأنها زائدة لم تجيء لتُلحق بَناتِ الثلاثة ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف)[4].

لو نأتي ونعمل مخططاً متكاملاً للنسب إلى الأسماء المقصورة، بحسب القاعدة التي ذكرها سيبويه لاتضح لنا الآتي:

---

(1) محاضرات في علم الصرف /57.

(2) الكتاب 354/3/ ينظر الأصول 74/3-76، والتكملة 54-55.

(3) الكتاب 352/3.

(4) الكتاب 352/3.

كَنَدا - حسب القاعدة تكون النتيجة - كَنَديّ، لأن الألف رابعة وثاني الاسم متحرك. لو نسب إلى الاسم من دون حذف الياء لكانت النتيجة - كَنَدَاِيّ - إذ أدى ذلك إلى كسر الألف والألف لا تتحرك في الكلام لأنها في الأصل ساكنة، لذلك يجب أن تحذف من أجل التخفيف.

نِمْسَا - حسب القاعدة تكون النتيجة - نِمْسيّ أو نمسوِيّ لأن الألف رابعة وثاني الاسم ساكن، نحلل الكلمة الثانية بقلب الألف واواً لأنّ تحليل الكلمة الأولى وهو نفس كلمة (كَنَدا).

نِمْسَا - الألف هنا يجب أن تقلب ياءً - نِمْسَيِيٌّ - ولكن هذا يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة واجتماع ثلاثة أمثال والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال، لذلك حادوا من الياء إلى الواو لتتحقق الخفة في الكلمة وإن كان خروجاً عن المألوف، ولا توجد قاعدة إعلالية تدعم قلب الألف واواً هنا.

4- النسب إلى المنقوص:

الاسم المنقوص: هو (الاسم المعرب الذي تكون في آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها تثبت فيه لفظاً وخطاً إذا كان غير منون في أحوال الإعراب الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً[1].

عند النسب إلى الاسم المنقوص كقاعدة عامة يُنظر في يائه، فإن كانت ثالثة قلبت واواً وفتح ما قبلها، وإن كانت رابعة جاز حذفها أو قلبها واواً مع فتح ما قبلها وإن كانت خامسة أو سادسة وجب حذفها قال سيبويه (إذا كانت الياء ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره، كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه، وذلك قولهم في عَمٍ: عَمَوِيّ.

وفي رَدّ: رَدَوِيّ، وقالوا في الشَّجي: شَجَوِيٌّ، وذلك لأنهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل في غير المعتل، كراهية للكسرتين من الياءين ومع توالي الحركات

(1) محاضرات في علم الصرف / 55.

فأقرّوا الياءَ وأبدلوا، وصيّروا الاسم إلى فَعَلٍ، لأنَّها لم تكن لتثبت ولا تُبْدَل مع الكسرة، وأرادوا أن يَجريَ مجرى نظيره في غير المعتل، فلمّا وجدوا الباب والقياسَ في فَعِلٍ أن يكون بمنزلة فَعَلٍ أقروا الياء على حالها وأبدلوا إذا وجدوا فَعِل قد اثْلأَبَّ أنْ يكون بمنزلة فَعَلٍ)[1].

إنّ السبب من هذا الحذف أو القلب هو للتخفيف قال سيبويه (سألتهُ عن الإضافة إلى حيّة فقال حَيَويّ، كراهية أنْ تجتمع الياءات. والدليل على ذلك قولُ العرب في حيّة بن بَهْدَلَةَ: حَيَويّ وحُرِّكت الياء لأنّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة)[2].

نأخذ مثالاً واحداً نحلل من خلاله أثر الياء على الاسم المنقوص ولمَ قلب الياء واواً وعدم بقائها على حالها نحو ذلك:

العمى ـــــ نلحق بالاسم ياء النسب ـــــ العَمَيِيّ. نلحظ في هذا المخطط أنّ الكلمة الأخيرة هي القياس التي يفترض أن تستعمل، لكن هناك ما يمنع هذا الاستعمال هو الثقل الحاصل من اجتماع ثلاث ياءات والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال. ولتخلص من هذا الثقل يكون النسب على النحو الآتي:

العمي - العَمِويّ - بقلب الياء إلى واو، مع فتح ما قبل الواو تجنباً للكسر، كي لا يحصل ثقل بنطق الكلمة لتتابع كسرتين، مع ياء النسب. ومسألة مهمة أيضاً ينبغي ذكرها، هو أننا نستطيع أن نحذف الياء من الكلمة، كي نحصل على الخفة في نطق الكلمة، ذلك أن الكلمة تصبح أقل من ثلاثة أحرف، وهذا غير ممكن لأن أقصى عدد أحرف الكلمة في اللغة العربية هو ثلاثة أحرف.

---

(1) الكتاب 3/342-343.

(2) الكتاب 3/354.

5- النسب إلى الاسم الممدود:

الاسم الممدود: هو الاسم المعرب الذي تكون في آخره همزة قبلها ألف زائدة والهمزة في الاسم الممدود على ثلاثة أنواع:

1- همزة أصلية مثل إنشاء - من الفعل أنشأ. وقَرَّاء من الفعل قَرَأَ.

2- زائدة للتأنيث: مثل صحراء وزرقاء وحمراء.

3- منقلبة عن أصل إما عن واو أو ياء: - قل كساء - كسا - يكسو. هنا منقلبة عن واو، أو عن ياء مثل بناء من الفعل بنى - يبني[1].

سنقصر كلامنا على النوعين الأخيرين ونترك النوع الأول، إذ لا تغيير يطرأ على بنية عند النسب مثل إنشاء - إنشائي، وقَرَّاء - قَرَّائي لأن الهمزة أصلية.

أما النوع الثاني الذي همزته زائدة للتأنيث، فعند النسب إليه نقلب الهمزة واواً قال سيبويه (وأمّا الممدود، مصروفاً كَان أو غير مصروف، كثُر عَددُه أو قل فإنه لا يحذف، وذلك قولك في خُنْفُساء: خُنْفسَاوي وفي حَرْمَلاء: حَرْمَلاوِيّ وفي مَعْيُوراء: مَعْيُراوِيّ..)[2]. وفق المخطط الآتي نوضح من خلاله لم تقلب الهمزة واواً عند النسب.

حمراء - لو نسبنا على الأصل دون القلب لكان - حمرائِيّ - ثقيلة لو نسبنا إلى الكلمة مع قلبها ياء لكانت النتيجة - حمراييّ - تتابع ثلاثة ياءات والعرب تكره توالي ثلاثة أمثال. ولا يبقى سوى قلب الهمزة واوا نحو حمراوِيّ لتحقيق الخفة في النطق قال سيبويه (واعلم أنك إذا أضفت إلى الممدود منصرفا فإن القياس والوجهَ أن تُقرّه على حاله، لأن الياءات، لم تَبلغ غاية الاستثقال ولأنّ

---

(1) ينظر: الكتاب 539/3 و 540، والتكملة 76-85، وكشف المشكل 224 وما بعدها.

(2) الكتاب 355/3.

الهمزة تجري على وجوه العربيّة غير معتلة مبدلة، وقد أبدلها ناسُ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يجعل مكان الهمزة واواً...)[1].

أما عند النسب إلى الاسم الممدود الذي همزته منقلبة عن أصل فيجوز فيها البقاء على حالها أو قلبها واواً دون النظر إلى أصلها قال أبو علي (فإن كانت الهمزة منقلبة عن ياء أو واو وهما لامان نحو:- كساء، ورِداء، قلت: كسائِيّ ورداِئِيّ، ويجوز أنْ تبدل منهما الواو فتقول كساوِيّ ورواوِيّ...)[2].

لو نأتي ونحلل بنية الاسم المختوم بهمزة منقلبة على وفق المخطط الآتي:

لا تّضح لنا لم جواز بقاء الهمزة أو قلبها واوا دون الرجوع إلى أصل الهمزة.

كساء - كسائيّ وفق القياس نلحظ أن بقاء الهمزة لم يشكّل مشكلة في نطق الكلمة إذ أنها خفيفة على اللسان.

كساء - لو قلبت الهمزة ياء وهو الذي يجب أن يكون لكانت النتيجة كسايِيّ - تكون الكلمة ثقيلة على اللسان لذلك يجب أن تقلب واوا - كساويّ.

والأمر نفسه إذا كان أصل الهمزة ياء نحو:-

بناء - بنائِيّ - خفيفة.

بناء - بنايِيّ - ثقيلة.

بناء - بناوِيّ - خفيفة.

نلحظ من ذلك أن عدم الرجوع إلى الأصل ولاسيما في الاسم الذي همزته ياءً، لكان لغاية مهمة جداً هو طلب الخفة في نطق الكلمة.

---

(1) الكتاب 351/3.

(2) التكملة / 59.

6- النسب إلى ما فيه ياء مشددة:

إذا نسب إلى الاسم المختوم بياء مشدّدة، وهذه الياء قد تكون بعد حرفين وبعد حرف أو في وسط الكلمة.

فإذا نسب إلى الاسم المختوم بياء مشدّدة وكانت بعد حرف واحد، ردّت الياء الأول إلى أصلها وقلبت الثانية واواً وفتح ما فيها مثل طيّ - طووِيّ قال سبويه (وسألته عن الإضافة إلى حيَّة - حَيَويّ، وحُرّكت الياءُ لأنه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة فإن أضفت إلى ليَّة قلت لوَوِيّ لأنك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء حيَّة فلما حرّكتها رددتها إلى الأصل كما تردُها إذا حرّكتها في التصغير. ومن قال: أميَيَّ قال: حَيّيٍّ...)[1] لو نأخذ مثالاً ونحلله لنبين أثر ياء النسب عليه وفق المخطط الآتي:

طيّ - طيْي أصل الياء الأولى واو بدليل فعلها الثلاثي طَوى - يطوي - طوي فتكون الكلمة على الأصل هي - طوْي - ياء النسب - النتيجة طوَوِيّ - وهذا القلب والرجوع إلى الأصل له ما يبرره - لأن حروف الكلمة أصول وهي ثلاثية إذ لا نستطيع أن نحذف منها كي لا يؤدي إلى ثنائية في الكلمة والأمر الآخر إن قلب الياء الثانية إلى واو كي لا يؤدي إلى تتابع ثلاث ياءات والعرب تكره توالي الأمثال.

أما إذا كانت الياء بعد حرفين، فنحذف الياء الأولى وتقلب الثانية واواً نحو عديّ - عدويّ قال سيبويه (... وذلك قولك عَدِيّ: عَدَوِيّ، وفي غَنِيّ: غنويّ وفي قُصَيّ: قُصَوِيّ وفي أُمَيَّة: أُمَوِيّ، وذلك أنهم كرِهوا أن تتوالى في الاسم أربعُ ياءات فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُلَيْم وثَقيف حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواوَ من الياء التي منقوصة، لأنك إذا حذفت الزائدة فإنّما تَبْقى التي تصير ألفاً كأنه أضاف إلى فَعَل أو فُعَل)[2]. نلحظ من كلام سيبويه

---

(1) الكتاب 345/3.

(2) الكتاب 344/3.

أن الحذف لا يؤثر في الكلمة، فلو نسبنا إلى الكلمة التي يكون فيها ياء النسب على حرفين لكانت النتيجة على النحو الآتي:

غنيّ - غنيْي - تحذف الياء الساكنة وحذفها لغاية مهمة جداً كي لا يحصل ثقل في نطق الكلمة لأن الواو الساكنة حاجز غير أمين عند الانتقال من الفتح إلى الكسر وبينهما الواو الساكنة - تكون الكلمة غَنِوَيّ - بعد قلب الياء الأخيرة واواً كي لا يحصل تتابع ثلاث ياءات والحذف هنا لا يؤثر على عدد أحرف الكلمة.

أمّا إذا كانت الياء المشددة المكسورة في وسط الكلمة، فعند النسب تحذف الياء المكسورة وتبقى الياء الساكنة قال سيبويه (هذا باب الإضافة إلى كل اسم وَلي آخره ياءين مدغَمةً إحداهما في الآخر وذلك نحو أسُيِّد وحَميِّر ولُبَيّد، فإذا أضفت إلى شيء من هذا تركت الياء الساكنة وحذفت المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، وكان حذف المتحرك هو الذي يخففه، لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل أُسَيِّد لكراهيتم هذه المتحركات...)[1]. نعمل مخططاً يبين أثر ياء النسب على هذه الكلمة التي تحتوي على ياء مشددة مكسورة في وسط الكلمة على النحو الآتي:

طيّب لو نسبنا على الأصل دون حذف لكانت النتيجة طَيِّبيّ نلحظ مدى الثقل في نطق الكلمة نتيجة تتابع أربع ياءات ولاسيما الياء المشددة مكسورة وللتخلص من ذلك يكون على النحو الآتي:

---

(1) الكتاب 3/370-371.

طيْيب - ياء النسب - طيْبيّ - وذلك بحذف الياء المكسورة لأنها لو أبقينا عليها مع حذف الياء الساكنة لكانت النتيجة طيبيّ - وهذا يؤدي إلى ثقل في نطق الكلمة نتيجة تتابع كسرتين مع ياء النسب.

7- النسب إلى (فَعِيلة وفُعَيلة):

كقاعدة عامة عند النسب إلى (فَعِيلة وفُعَيلة) حذفت التاء مع الياء[1]. ولكن هذه القاعدة لا تستمر إذ أحياناً لا تحذف إلا التاء مع البقاء على الياء ولاسيما إذا كان الاسم على وزن فَعِيْلة معتل العين نحو (طويلة - طويليّ) أو مضعف العين نحو (جَليلة - جليليّ).

قال سيبويه (هذا باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياس: وذلك قولك في ربيعةَ: رَبَعيّ وفي حنيفة: حَنَفِيّ... وسألته عن شديدة فقال لا أحذفُ، لاستثقالهم التضعييف، وكأنهم تنكّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف... قلتُ: فكيف تقول في بني طويلَة؟ فقال: لا أحذفُ، لكراهيتهم تحريك هذه الواو في فَعَل، ألا ترى أن فَعَل من هذا الباب العين فيه ساكنة والألف مبدَلة، فيكْرَه هذا كما يُكرَه التضعيف، وذلك قولهم في بني حويزة: حَوِيزيّ)[2]. أي الاسم إذا كان على زنة (فَعِيلة) وكانت عينه واواً عند النسب يخرج عن القاعدة والسبب في ذلك إذ إن حذف الياء يؤدي إلى إعلال الواو بقلبها ألفاً كما هو موضح على النحو الآتي:

طويلة لو نسبنا على القاعدة تكون النتيجة - طوَاليّ - إعلال بقلب الواو إلى ألفٍ لنحركها وانفتاح ما قبلها فتكون النتيجة طالي، وهذه الكلمة بعد النسب تكون بعيدة كل البعد عن الكلمة قبل النسب.

---

(1) ينظر الكتاب 339/335/3، والأصول 72/3، والتكملة /56 وعمدة الصرف / 217.

(2) الكتاب 339/3.

أمّا كلمة (جليلة) - لو نسبنا على القاعدة فستكون النتيجة - جَلَلِيّ ثقيلة جداً نتيجة تتابع متماثلين مع ياء النسب المشدّدة. لذلك نبقي على الياء لتفصل بين المتماثلين لتحقيق الخفة في نطق الكلمة.

8- النسب إلى الثلاثي المكسور العين:

كقاعدة عامة إذا نسب إلى اسم ثلاثي مكسور العين وجب تحويل الكسرة إلى فتحة. قال ابن السرّاج (إذا نسب إلى اسم على (فَعِلَ) مكسور العين، فإنك تفتحها استثقالاً لاجتماع الكسرتين والياءين في اسم فيه حرف غير مكسور إلا حرفا واحدا وهو النسب إلى النّمِر: نَمَرِيّ وفي شَقِرة: شَقَرِيّ وفي سَلمة: سَلَمِيّ...)[1] نلحظ أن التحويل من الكسرة إلى الفتحة هو للتخفيف فلو نسبنا على الأصل لكانت النتيجة على النحو الآتي:

مَلِك - مَلِكِيّ - وهذه ثقيلة على اللسان نتيجة تتابع كسرتين مع ياء النسب المشددة.

نخلص مما ذهبنا إليه في البحث في مثل هذه الظاهرة المهمة جداً في الدرس الصرفيّ، أن النسب من الظواهر اللغوية المهمة في الكلام، والمسألة ليست فقط إلصاق ياء مشددة بالاسم، لكن علينا بيان أثر هذه الياء وما تلحقه من تغيير في بنية الاسم فضلاً عن أثرها المعنوي إن العربي يتذوق الكلام ويحاول أن يجد ما يميل إليه اللسان العربي من كلام خفيف على الذوق العربي لذلك كان يتحايل على الكلمة وفق القواعد اللغوية التي سنّها القدماء من أجل الوصول إلى الغاية المرجوة جرّاء ذلك. وهذا ما لمسناه في بحثنا هذا في ياء النسب وأثرها في بنية الكلمة. وما بحثناه من قضايا تخص النسب، إذ لا تعد شاذة بقدر ما كانت حاجة، وأصبح لهذا الشذوذ طريقاً في الكلام، ويمكن أن نعده قياساً عاماً في الكلام، لتحقيق الخفة في النطق.

---

(1) الأصول 64/3.

المصادر والمرجع

1- أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري ت 577هـ/ تحقيق محمد بهجت العطار / مطبعة الترقي / دمشق 1957م.

2- الأصول في النحو / ابن السرّاج ت 316هـ/ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / ط1/ بيروت 1985م .

3- الأمالي النحوية / لابن الحاجب ت 646هـ / تحقيق هادي حسن حموري /ط1/ عالم الكتب 1985م / بيروت.

4- التكملة / لأبي علي الفارسي / ت 377هـ / تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود / ط1/ الرياض 1981م.

5- جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلاييني / المطبعة العصرية / بيروت / ط14 /1974م.

6- حاشية الحضريّ علي ابن عقيل على ألفية ابن مالك / محمد الخضري ت 1287هـ. دار إحياء الكتب العربية د. ت.

7- شرح السرافي / بهامش كتاب سيبويه / تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر 1975م.

8- شرح المفصل / ابن يعيش / ت 643هـ / دار الطباعة المنيرية / مصر 1968م.

9- الصرف الواضح / عبد الجبار علوان النايلة / دار الكتب للطباعة والنشر / جامعة الموصل /1988م.

10- عمدة الصرف / الأستاذ كمال إبراهيم / مطبعة النجاح / بغداد.

11- القاموس المحيط / الفيروز أبادي / ت 817هـ/ دار صادر. بيروت / 1306هـ.

12- الكتاب. سيبويه (ت 180هـ). تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب / مصر 1975م.

13- كشف المشكل في النحو / الحيدرة (علي بن سليمان 599هـ) تحقيق الدكتور هادي عطية مطر. مطبعة الإرشاد. ط1. بغداد. 1984.

14- لسان العرب / ابن منظور / ت 711هـ / دار صادر. بيروت. 1955.

15- محاضرات في علم الصرف / الدكتور علي جابر المنصوري والدكتور علاء الدين هاشم الخفاجي / مطبعة التعليم العالي / الموصل.

16- المفصل / للزمخشري ت 538هـ / تحقيق د. علي بو ملحم / مكتبة الهلال / ط1 /1993.

17- مقاييس اللغة / لابن فارس ت 395هـ / ط1/ دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي / 1369هـ.